

Distr.: General
20 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	معلومات أساسية	٢-١	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والسياسية والقانونية	١٢-٣	٣
ألف -	نظرة عامة	٨-٣	٣
باء -	الانتخابات والتطورات السياسية الأخيرة	١٢-٩	٦
ثالثا -	الميزانية	١٨-١٣	٧
رابعا -	الاقتصاد	٤١-١٩	٩
ألف -	لمحة عامة	٢١-١٩	٩
باء -	القطاعات الاقتصادية	٣١-٢٢	١٠
١ -	الزراعة ومصائد الأسماك	٢٣-٢٢	١٠
٢ -	الصناعة التحويلية والصناعة	٢٨-٢٤	١٠



١٢	٢٩ التشييد	٣ -
١٢	٣١-٣٠ السياحة	٤ -
١٣	٣٤-٣٢ الخدمات المالية	جيم -
١٤	٣٨-٣٥ النقل والاتصالات	دال -
١٥	٤١-٣٩ المرافق العامة والمياه والصرف الصحي	هاء -
١٦	٤٢ المسائل العسكرية	خامسا -
١٧	٥٨-٤٣ الأحوال الاجتماعية	سادسا -
١٧	٤٤-٤٣ الأيدي العاملة	ألف -
١٧	٥١-٤٥ التعليم	باء -
١٩	٥٦-٥٢ الصحة العامة	جيم -
٢٠	٥٨-٥٧ الجريمة ومنع الجريمة	دال -
٢١	٦٠-٥٩ البيئة	سابعا -
٢١	٥٩ حماية الموارد الطبيعية	ألف -
٢١	٦٠ التأهب للكوارث	باء -
٢١	٦٤-٦١ مركز الإقليم في المستقبل	ثامنا -
٢١	٦١ موقف حكومة الإقليم	ألف -
٢٢	٦٣-٦٢ موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
٢٣	٦٤ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

أولا - معلومات أساسية

١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. ويقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي، على قرابة ١٠٠٠ ميل جنوب شرقي ميامي و ٤٥ ميلا إلى الشرق من بورتوريكو. وهو يتكون من ثلاثة جزر رئيسية (سانت كروا، سانت جون، وسانت توماس) وجزيرة صغيرة (جزيرة ووتر). وتقع العاصمة "شارلوت أمالي" في جزيرة سانت توماس. وكانت هذه الجزر إقليما داتركيا من عام ١٧٥٤ وحتى عام ١٩١٧، ثم ابتاعتها الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويضطلع مكتب شؤون الجزر بمسؤوليات وزير الداخلية في الإقليم.

٢ - وقدّر عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٧ بـ ١٠٨ ٤٤٨ نسمة، من بينهم ما يقارب ٤ ٢٥٠ نسمة يعيشون في سانت جون، فيما ينقسم العدد الباقي بالتساوي بين سانت توماس وسانت كروا. وتبلغ نسبة مَن هم في سن ٣٥ عاما أو أقل ٥٠ في المائة. ويتألف سكان الإقليم من ٧٦ في المائة من السود، و ١٣ في المائة من البيض، و ١١ في المائة خلاف ذلك^(١).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

ألف - نظرة عامة

٣ - تشكل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليما منظّما غير مدمج بالولايات المتحدة. وبموجب القانون التنظيمي لجزر فرجن (١٩٣٦) وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، يتمتع الإقليم بقدر من الحكم الذاتي فيما يتعلق بالشؤون المحلية، ويشمل ذلك هيئة تشريعية ومجلس شيوخ مكوّن من ١٥ عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر لفترة عامين. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم جرت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه مع نائبه على القائمة نفسها، بالاقتراع المباشر، لولاية مدتها أربع سنوات. وينتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط، بيد أن من الممكن إعادة انتخابه بعد مرور ولاية كاملة على انتهاء ولايته. والحاكم يعيّن رؤساء الإدارات التنفيذية بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويتمتع بسلطة إقرار التشريعات

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر منشورة، من بينها منشورات حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) Office of Insular Affairs (www.pacificweb.org); United States Central Intelligence Agency, *The World*

.Factbook, last updated 6 March 2008

أو نقضها، وإصدار الأوامر التنفيذية. وعلى الصعيد الوطني، ينتخب الإقليم مندوبا عنه إلى كونغرس الولايات المتحدة، وله القدرة على التصويت في لجان الكونغرس.

٤ - ومنذ أن نقّحت الدولة القائمة بالإدارة القانون الأساسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور مكتوب محليا يقرّه شعب الإقليم وينظّم الآليات الداخلية للحكم. وعلى الرغم من أن كونغرس الولايات المتحدة أذن في عام ١٩٧٦ بإقرار دستور محلي، لم يكتب النجاح لأي من المحاولات الأربع التي شهدها الإقليم منذ ذلك التاريخ.

٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وقّع الحاكم تشارلز و. تيرنبول قانون المؤتمر الدستوري الخامس، الذي اعتبر بمثابة المحاولة الخامسة لوضع دستور محلي. وبعد سنوات من التأخير، جرى في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ انتخاب ثلاثين مندوبا ليشكّلوا المؤتمر الدستوري. وافتتح المؤتمر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بعد التأجيل من تموز/يوليه بسبب تقديم شكوى تتعلق بتوزيع المقاعد بين سانت توماس وسانت جون. وأمام المندوبين المنتخبين مهلة حتى تموز/يوليه ٢٠٠٨ لصياغة دستور ينبغي أن يحصل على موافقة أغلبية الثلثين من مندوبي المؤتمر. ثم يحال الدستور إلى الحاكم، الذي تفسح أمامه مهلة ٦٠ يوما لإضافة تعليقاته قبل إحالة الدستور إلى كونغرس الولايات المتحدة، الذي تفسح أمامه مهلة ٦٠ يوم آخر مهلة ٦٠ يوما لاستعراض الدستور، إضافة إلى أنه لديه السلطة للإضافة على نص الدستور أو الحذف منه بإجراء تعديلات عليه. وبعد إقرار الكونغرس للدستور، يمكن إجراء استفتاء في جزر فرجن للتصديق على الوثيقة^(٢).

٦ - ويؤدي المؤتمر عمله في إطار ١٢ لجنة دائمة تغطي مسائل مختلفة، كالتشريع، والولاية القضائية، والمواطنة، والشؤون المالية، والتعليم^(٣). وقد أبدى المندوبون قلقهم منذ افتتاح المؤتمر، بشأن الموارد المالية والتنظيمية المتوافرة لهم، مشيرين إلى أن الميزانية الأولية المخصصة البالغة ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لا تكفي لتغطية نفقات المؤتمر التشغيلية المطلوبة للسفر والموظفين والخبرات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أقرّ المندوبون اقتراح ميزانية جديد بمبلغ ٣,٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة يقدم إلى الهيئة التشريعية الإقليمية^(٤). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أيضا، قبل المؤتمر الدستوري

(٢) *The Virgin Island Daily News*، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

(٣) المرجع نفسه، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

(٤) *St. Thomas Source*، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ *The Virgin Islands Daily News*، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

عرضا من معهد القانون والسياسات الكاريبية، التابع لكلية الحقوق في جامعة ستيتسون بولاية فلوريدا، لمساعدته في صياغة الدستور دون مقابل^(٥).

٧ - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية المخصصة لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بإنهاء الاستعمار، التي عقدت في غرينادا في أيار/مايو ٢٠٠٧، ناقشت الدكتورة لافيرن راغستير، رئيسة جامعة جزر فرجن، والمحامي تريفيتريا روتش، تداعيات المؤتمر الدستوري وبرنامج التنقيف الجماهيري الذي تنفذه الجامعة بهدف إعلام الجمهور بالمواضيع والمسائل المتصلة بإقرار الدستور المقترح للإقليم والعمل به. ولاحظت الدكتورة راغستير أنه في حين يبدو مصطلح "الدستور المحلي" وكأنه تعبير عن عمل من أعمال تقرير المصير، يمين القانون الاتحادي الأمريكي بوضوح أن وضع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة "كإقليم أو ملكية أخرى" تابعة للولايات المتحدة لا يتأثر بأي دستور محلي، وفقا لما يشير إليه البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة. وهذا ما أكدته أيضا قانونا الولايات المتحدة العامان ٩٤-٥٨٤ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ و ٩٦-٥٩٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، حيث يشار بالتحديد إلى أنه ينبغي لمثل هذا الدستور "أن يعترف بسيادة الولايات المتحدة على جزر فرجن، وأن يتماشى معها". وقالت الدكتورة راغستير إن صياغة دستور محلي "لن تمنع قاطني الإقليم [رغم ذلك] من تقرير وضعه السياسي النهائي في يوم ما". وفيما يتعلق بالوضع السياسي للإقليم، أجري في عام ١٩٩٣ الاستفتاء الأول والأوحد بشأن مجموعة من الخيارات السياسية. لكن نسبة الناخبين الذين شاركوا في الاستفتاء بلغت ٢٧ في المائة فقط، وصوّت ٨٠,٣ في المائة من هؤلاء للإبقاء على الوضع القائم. واعتبرت النتيجة باطلة، لأن نسبة الناخبين المشاركين كانت أقل من ٥٠ في المائة.

٨ - وفيما يتعلق بالنظام القضائي للإقليم، بدأت المحكمة العليا المنشأة مؤخرا عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بعد تأدية قضاها القسم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ووفقا لأقوال آموس كارت، رئيس رابطة محامي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، فإن إنشاء المحكمة العليا سيلغي تدخل القضاء الاتحادي في المسائل القانونية المحلية البحتة^(٦). لكن مجلس الشيوخ الإقليمي بادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى تخفيض الميزانية المقترحة للمحكمة بنسبة ٨٠ في المائة، مما قد يحد من "قدرتها على العمل"، حسب قول سيناتور الأقلية لويس باتريك هيل، الذي ذكر أنه تقدّم بتعديل لمعالجة هذا "الخطأ في الحكم"^(٧). ويمكن الحصول

(٥) Caribbean Net News، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٦) www.caribbeanetnews.com، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(٧) www.caribbeanetnews.com، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

على معلومات إضافية عن النظام القضائي للإقليم بالاطلاع على ورقة العمل الصادرة عام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/9).

باء - الانتخابات والتطورات السياسية الأخيرة

٩ - أسفرت الانتخابات التشريعية الأخيرة للإقليم، التي جرت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عن انتخاب ١٥ من الشيوخ: ٨ منهم من الحزب الديمقراطي، و ٤ من حركة المواطنين المستقلين و ٣ لا ينتمون إلى أي حزب. وستجرى الانتخابات التشريعية المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٠ - وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لمنصب الحاكم، فاز جون ديغونغ من الحزب الديمقراطي بالانتخابات، في مرحلة التصفية، على مرشح الحزب المستقل، بنسبة ٥٧ في المائة من الأصوات. وأعيد انتخاب دونام. كريستنسن، من الحزب الديمقراطي أيضاً، لولاية سادسة كمندوبة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الكونغرس الأمريكي، بنسبة ٦٣ في المائة من الأصوات. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تولت السيدة كريستنسن رئاسة اللجنة الفرعية لشؤون الجزر التابعة للجنة مجلس نواب الولايات المتحدة المعنية بالموارد الطبيعية^(٨). وبحكم دورها هذا، توكل إليها الرقابة العامة على المسائل المعروضة على الأقاليم والولايات المنتسبة الحرة، كمخصصات الميزانية وغير ذلك من مصادر التمويل الاتحادي^(٩).

١١ - وفي معرض خطابه الثاني عن حالة الإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وصف الحاكم ديغونغ حالة الإقليم بأنها حالة من "التصميم والأمل"، على الرغم من الشكوك والتحديات. وقال إن الأولوية في سياسته خلال العام الماضي وفي المستقبل ستنصبّ على معالجة ما أسماه بالمشاكل المنهجية ومواطن الخلل في حكومة إقليمية "هائمة على وجهها"، وهي الحالة التي وجدها عند تسلم منصبه. وستنصبّ الأولوية على مكافحة الفساد وتنفيذ سياسات حكومية أكثر كفاءة وتوجهها نحو الشعب. كما شدد على الحاجة إلى سياسات إنمائية اقتصادية تتيح للحكومة "المواءمة بين الموارد والأولويات"، وسيشمل ذلك، خلال السنة القادمة، زيادة الاستثمار في النظام التعليمي في الإقليم وهيكله الأساسية. وأعرب الحاكم أيضاً عن عزمه على تطبيق سياسة عدم تسامح مطلق حيال الجريمة، ومواكبتها بمعالجة المشاكل الداخلية التي تعاني منها وكالات إنفاذ القانون، التي تخيم عليها ثقافة "احتقار ولا مبالاة" حيال شعب الجزر، على حد قوله.

(٨) المرجع نفسه، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٩) www.caribbeanetnews.com، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

١٢ - وفيما يختص بالعلاقات مع السلطات الاتحادية، نوّه الحاكم ديجونغ بالجهود الجارية للتفاوض على استعادة مقاليد هيئة الإسكان في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من الحكومة الاتحادية. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدستوري المنشأ حديثاً، أعرب عن أمله في أن يتبنى المؤتمر "تاريخ الإقليم وتنوعه"، بحيث يعكس طبيعة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة التي وصفها بأنها "شاهد على قوة الهجرة" و "أرض الفرص" التي تمنح "الحقوق والحريات للجميع" (١٠).

ثالثاً - الميزانية

١٣ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وخلال عرض الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٨، قال الحاكم ديجونغ إن الوضع المالي للحكومة ما زال محفوفاً بالمخاطر وإن هناك مشاكل أساسية سوف يستدعي علاجها سنوات عديدة. كما أشار الحاكم إلى أن الميزانية التشغيلية لم توفر التمويل لعدد من الالتزامات المالية والقانونية خلال السنوات الماضية.

١٤ - وأشار إلى أن ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨، التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تبلغ ٧٧٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل زيادة عن ميزانية عام ٢٠٠٧ التي بلغت ٦٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأن المجالات الأساسية للإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠٨ هي إصلاح التعليم، والسلامة العامة، والإصلاحات المؤسسية. ووفقاً لما أشار إليه الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٨، فإن خطة الاستثمار الرأسمالي المتعددة السنوات التي شارفت على الانتهاء ستكامل فيها جميع مجالات التمويل المتاحة أمام الحكومة، وستحدد أولوية المشاريع في جميع الوكالات والإدارات وستمول تلك المشاريع. وتشير إسقاطات هذه الخطة إلى إنفاق ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الهياكل الأساسية الإنتاجية على مدى ست سنوات. وستنفق الأموال على جميع المجالات، لكن مجالات الإنفاق الكبرى ستشمل النفايات الصلبة والمياه المستعملة والتعليم والنقل (١١).

١٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، صدّق الرئيس جورج و. بوش على قانون يستند إلى تشريع يلغى قانوناً اتحادياً صادراً عام ١٩٣٦ كان يحد من سلطة الحكومة الإقليمية في إدارة نظامها الخاص بضريبة الملكية. وشكر الحاكم ديجونغ حكومة الولايات المتحدة لإلغائها هذا القانون، مما يتيح الفرصة أمام الحكومة الإقليمية لتقدير ضرائب الملكية "الفعلية" في الإقليم

(١٠) خطاب عن حالة الإقليم، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.governordejongh.com.

(١١) *Caribbean Net News*، ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وتحصيل تلك الضرائب. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أقر مجلس شيوخ الإقليم قانونا لإصلاح ضريبة الملكية ووقعه الحاكم^(١٢).

١٦ - وكانت حكومة الإقليم قد بدأت عام ٢٠٠٥ في تنفيذ نظام جديد للإدارة المالية يتيح الربط بين مختلف الفروع المالية ويوفر طرائق لاستخدامها على أفضل نحو ممكن. ووفقا للمعلومات المتوافرة من الدولة القائمة بالإدارة، فإن النظام البرامجي، وهو "نظام تخطيط موارد المؤسسة"، يستخدم منذ تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٧ في وحدات البرامجيات المالية ووحدات برامجيات الميزانية. أما بالنسبة للوحدات البرامجية الأخرى، ومن بينها وحدات كشف المرتبات والموارد البشرية والأصول الثابتة، فما زال التركيب جاريا ويتوقع أن يبدأ العمل به بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩^(١٣). كما أقر الحاكم ديجونغ في خطابه عن حالة الإقليم، الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بأن التنفيذ الكامل للنظام لم ينجز بعد وأنه ما زال يشكل "تحديا عظيما"^(١٤).

١٧ - وقد كشف تقرير مراجعة حسابات صدر مؤخرا عن مكتب المفتش العام للولايات المتحدة عن مواطن ضعف هامة في مؤسسات الإقليم المالية وعن تدني أدائها. وتوصل التقرير إلى أن مكتب الإيرادات الداخلية وإدارة الشؤون المالية في الإقليم قد فشلا في تحصيل ضرائب تزيد قيمتها على ٢٥٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧. وأشار أحد مديري مراجعة الحسابات الإقليميين إلى وجود "انهيار منهجي" ووصف عملية تحصيل الضرائب بأنها "مفتقرة إلى الكفاءة والفعالية ولا تتمثل للقانون امتثالا كاملا". وأعلنت الحكومة الإقليمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أنها بدأت فعلا البحث عن استشاريين خارجيين يعهد إليهم بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير^(١٥).

١٨ - وفيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات الضريبية المتأخرة فيما يختص بالأموال الاتحادية، استكملت مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٥ ونشر التقرير في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وتتوقع الدولة القائمة بالإدارة أن تُستكمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٦ بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٧ بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩، ومراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٨ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ومراجعة الحسابات

(١٢) انظر www.governordejongh.com، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ و Caribbean Net News، ٨ شباط/فبراير و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(١٣) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ ومستمدة من ST. Croix Source، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(١٤) Caribbean Net News، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ و St. Thomas Source، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

لعام ٢٠٠٩ بحلول أيار/مايو ٢٠١٠. وبعد ذلك، يتوقع أن يواصل الإقليم امتثاله لاشتراطات قانون الحكومة الاتحادية للمراجعة الوحيدة للحسابات^(١٥).

رابعاً - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

١٩ - وصف الحاكم ديجونغ، خلال مخاطبته أفراد المجتمع والمسؤولين الحكوميين في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الحالة المالية للإقليم بأنها "محفوفة بالمخاطر" مع وجود نفقات حكومية تتجاوز الإيرادات المحصلة، حتى على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٣,٦ في المائة بحيث بلغ ٤,١ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وخلال عام ٢٠٠٧ أضيف نحو ٩٧٥ وظيفة إلى الاقتصاد، وكان أغلبها في القطاع الخاص^(١٦). ونتج هذا النمو بصفة رئيسية عن تنمية القطاع الخاص ولا سيما في مجالات السياحة، والتشييد، وتجارة التجزئة^(١٧). ومع ذلك، أدى الأداء الضعيف بوجه عام لاقتصاد الولايات المتحدة إلى بروز شواغل بشأن التنمية الاقتصادية في الإقليم أيضاً. ومن المتوقع أن يوضح برنامج اتحادي لتحفيز الاقتصاد، وافق عليه مجلس النواب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مبلغ ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في اقتصاد جزر فرجن^(١٨) التابعة للولايات المتحدة. وتشمل التدابير الاقتصادية التي أعلنتها حكومة الإقليم برنامج الاستثمار الرأسمالي لستة أعوام، الذي سبقت الإشارة إليه، ويبلغ تمويله ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(١٩).

٢٠ - ومن العناصر الرئيسية في سياسة الإقليم الاقتصادية برنامج الحوافز الضريبية التابع للجنة التنمية الاقتصادية. وهذه اللجنة مسؤولة عن تعزيز تنمية اقتصاد الإقليم وتنويعه، ولدى اللجنة سلطة منح تخفيضات ضريبية من قبيل الإعفاء الكامل من ضريبة الملكية والإعفاء حتى نسبة ٩٠ في المائة من ضرائب الدخل المحلية (انظر كذلك الفقرة ٣٢ أدناه).

٢١ - وفيما يتعلق بالتجارة، تستفيد جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من لوائح تصدير المنتجات إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية ومن تحديد الحصص،

(١٥) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(١٦) United States Virgin Islands Economic Review and Industry Outlook, United States Virgin Islands Bureau of Economic Research, www.usviber.org, April 2007.

(١٧) Caribbean Net News، ٣٠ كانون الثاني/يناير و ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(١٨) St. Thomas Source، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وتستفيد من المعاملة التفضيلية لكي تنفذ بعض سلعها المعفاة من الرسوم الجمركية إلى العديد من البلدان الأخرى. ولا يزال الإقليم معفياً كذلك من تطبيق أحكام قانون جونز، الذي يقضي بأن تُحمل الشحنات بين موانئ الولايات المتحدة على متن سفن تحمل علم الولايات المتحدة.

باء - القطاعات الاقتصادية

١ - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٢ - على مدى التاريخ، كان قصب السكر، والقطن إلى مدى أقل، المصدرين الرئيسيين للإيرادات في اقتصاد الإقليم. وفي الوقت الراهن، يساهم القطاع الزراعي، وبصفة رئيسية زراعة الفواكه والخضروات وتربية المواشي، بنحو واحد في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي وواحد في المائة من القوى العاملة، مع استيراد أكثر الأغذية من الخارج^(١٩).

٢٣ - وفي حين يعتبر قطاع صيد الأسماك للأغراض التجارية صغيراً هناك شواغل متعاضمة بشأن النظام الإيكولوجي البحري وأعداد الأسماك. وفي عام ٢٠٠٦، وضعت شعبة الأسماك والحياة البرية التابعة للإدارة الإقليمية للتخطيط والموارد الطبيعية "الخطة الاستراتيجية الشاملة لحفظ الموارد البحرية ومصائد الأسماك في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة"، التي تعالج مسائل من قبيل الأنواع الرئيسية وموائلها، والتلوث، والصيد المفرط، وتدهور الموائل، وتشمل مقترحات بشأن تدابير الحفظ الضرورية ذات الأولوية لتنفيذ الخطة^(٢٠). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، قررت الإدارة وقف موسم صيد المحار حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، في محاولة لمنع انهيار مصائد المحار الناجم عن الصيد المفرط^(٢١).

٢ - الصناعة التحويلية والصناعة

٢٤ - وفقاً للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، ما زال نظام التجارة يقدم للصناعة التحويلية حوافز تمنح جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مزايا فريدة. فالأصناف التي يجري تجميعها في الإقليم، يمكن أن تصدر إلى الولايات المتحدة دون استيفاء رسوم حتى لو كان ما يصل إلى ٧٠ في المائة من قيمتها مؤلفاً من مكونات أجنبية خاضعة للرسوم.

(١٩) Central Intelligence Agency, *The World Factbook*, 2008.

(٢٠) انظر www.vifishandwildlife.com.

(٢١) St. Thomas Source، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

وتشمل الحوافز الأخرى إعفاء الصانعين الجدد من ٩٠ في المائة من ضرائب الدخل المحلية المفروضة على الشركات، لمدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة.

٢٥ - وقد ارتفع عدد الوظائف في مجال الصناعة التحويلية ارتفاعاً طفيفاً، بنسبة واحد في المائة، خلال الخمسة شهور الأولى من عام ٢٠٠٧ مقارنة بالفترة المقابلة في عام ٢٠٠٦، ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى الأداء الجيد في إنتاج النفط المكرر والروم المحلي، مما عوض عن النكوص في قطاعات أخرى^(١٦).

٢٦ - ولا تزال شركة هوفينسا ذات المسؤولية المحدودة تهيمن على القطاع الصناعي، وهي تملك ثالث أكبر مصفاة في نصف الكرة الغربي تعد في الوقت نفسه ثامن أكبر مصفاة في العالم. وهي تقع في سانت كروا وتنتج نحو ٥٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً من المنتجات النفطية المكررة^(١٧). ومن المتوقع أن تشهد أرقام تصدير النفط المكرر في عام ٢٠٠٧ نمواً يتجاوز مبيعات عام ٢٠٠٦ البالغة ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويعزى ذلك إلى زيادة الطلب وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية^(١٨).

٢٧ - وما زالت صناعة الروم هي ثاني أكبر المؤدين بالقطاع الصناعي في الإقليم. وفي عام ٢٠٠٦، سُحنت كميات قياسية من الروم المُسكر إلى الولايات المتحدة بلغت ٧,٧ ملايين غالون، مسجلة ارتفاعاً نسبته ١٧ في المائة بالمقارنة بأرقام عام ٢٠٠٥، مع توقع المزيد من النمو في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨^(١٩).

٢٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، انتهى العمل بصيغة الاسترداد الضريبي الجزئي التي سنّها الكونغرس عام ١٩٩٩ وتمنح الأفضلية لتصدير الروم إلى الولايات المتحدة لفترات تمتد كل منها إلى عامين. ووفقاً للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة يُتوقع أن يشرع كونغرس الولايات المتحدة قريباً في البت في التشريع المعروض أمامه الذي سيحدد استرداد الضرائب عامين إضافيين ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، تقدمت دونا كريستنسن، مندوبة الإقليم لدى الكونغرس، بتشريع يرمي إلى تمديد استرداد الضرائب بحيث يكون دائماً، وترى الدولة القائمة بالإدارة أن من المرجح أن يلقي هذا التشريع تأييداً عند قيام الكونغرس باستعراضه^(٢٠).

(٢٢) www.hovensa.com

(٢٣) United States Virgin Islands Economic Review and Industry Outlook op.cit., October 2006 and April 2007.

٣ - التشييد

٢٩ - ظل النمو في قطاع التشييد خلال الشهر الأول للسنة المالية ٢٠٠٧ على نفس مستواه في عام ٢٠٠٦، البالغ ١٥ في المائة، ويعزى ذلك إلى العديد من المشاريع الإنتاجية الجديدة التي من قبيل المكتبة الإقليمية ومركز السجلات في سانت توماس على مساحة قدرها ٥٧ ٠٠٠ قدم مربع، وعلاوة على ذلك، أمكن إنشاء مساكن قليلة التكلفة وإنشاء الطرق في كل من سانت توماس وسانت كروا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧ توقعت آخر نشرة من نشرات مكتب البحوث الاقتصادية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، المعنونة "الاستعراض الاقتصادي ومستقبل الصناعة"، تحقيق معدل نمو أعلى في قطاع التشييد، مع قيام مشاريع إضافية للقطاع الخاص مثل إنشاء مرافق تصريف مياه المجاري والنفايات الصلبة في مصفاة تكرير النفط^(١٦).

٤ - السياحة

٣٠ - بدأ النمو الاقتصادي في قطاع السياحة، أكثر الصناعات أهمية في الجزر، في التباطؤ في عام ٢٠٠٦. وحدث نمو متوسط في عام ٢٠٠٧ مع زيادة في أعداد القادمين بالطائرات بنسبة ٢,٩ في المائة وانخفاض في أعداد ركاب السفن السياحية بنسبة ٠,٢ في المائة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام. وبلغ المجموع الكلي للقادمين خلال هذه الفترة ٩٩٠ ٣٠٨ مقارنة بعددهم في عام ٢٠٠٦ البالغ ٣٢٦ ٢٩٤ ٢^(٢٤).

٣١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وضعت إدارة سياحة الإقليم، بالاشتراك مع رابطة الفنادق والسياحة التابعة لها، الصيغة النهائية لحملة تسويق كبرى مستلهمة الذكرى التسعين ليوم نقل السلطة، وهو يوم الاحتفال بذكرى انتقال الإقليم من الدانمرك إلى الولايات المتحدة في عام ١٩١٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحفلات الموسيقية والمناسبات الرياضية الكبرى التي أقيمت في كل من سانت توماس وسانت كروا في تشرين الثاني/نوفمبر نجحت في زيادة أعداد القادمين جواً بنسبة ثلاثة في المائة خلال ذلك الشهر وحده^(٢٥). وأعلن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أن شركة ديزني كروز لايتز ستضيف سانت كروا إلى خطوط إبحار سفنها السياحية في منطقتي شرق وغرب الكاريبي ابتداء من عام ٢٠٠٩، مع الرسو في مرافئ الإقليم سبع مرات في العام. وفي مطلع عام ٢٠٠٩، ستضم أيضاً شركة أسامارا كروز لايتز سانت كروا إلى خطي إبحار سفينتي ركاب سياحيتين حمولة كل منهما ٧٠٠ راكب،

(٢٤) The Virgin Islands Daily News، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٢٥) Caribbean Net News، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وسوف تكون شركة ديزني أول شركة خطوط سفن سياحية ترسو سفنها في سانت كروا منذ عام ٢٠٠٢، حين توقفت عن العمل شركة كارنفال لخطوط السفن السياحية، وأعقبتها شركة رويال كاريبيان، وبررتا ذلك بارتفاع معدلات الجريمة في الجزيرة وعدم رغبة الركاب في زيارتها. وقُدرت الخسارة التي لحقت باقتصاد الجزيرة من جراء ذلك بمبلغ ٤٥ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة في العام^(٢٦). وقد اجتمع الحاكم ديجونغ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ مع ممثلي رابطة السياحة البحرية الكاريبية بفلوريدا لاستكشاف سبل معالجة احتياجات صناعة خطوط السفن السياحية، إذ تسعى الجزر لتعزيز زيادة حركة السفن السياحية وإحياء تجربة الزوار^(٢٧). وإبان وجود الحاكم في فلوريدا، اجتمع كذلك مع ممثلي شركة أميركان إير لايتز لمواصلة الحوار بشأن زيادة حجم الخدمة المباشرة ولا سيما إلى سانت كروا^(٢٨).

جيم - الخدمات المالية

٣٢ - لشركات الخدمات المالية، وكثير منها ضمن المستفيدين بخدمات لجنة التنمية الاقتصادية، أهميتها الاقتصادية للإقليم. بيد أن النمو في هذا القطاع بدأ في التباطؤ في مطلع عام ٢٠٠٦، مما نجم عنه تقليل الوظائف بنسبة ٢,٥ في المائة خلال السنة المالية ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦. وأفاد مكتب البحوث الاقتصادية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأن ركود القطاع الاقتصادي يعزى أساساً إلى القانون الأمريكي المتعلق بتوفير الوظائف الصادر عام ٢٠٠٤، الذي وضع شروطاً إضافية للإقامة في الإقليم. وهددت تلك التغييرات وضع العديد من المستفيدين من برنامج تخفيض الضرائب الذي تنفذه لجنة التنمية الاقتصادية في الإقليم كحافز لتشجيع الشركات على إقامة المشاريع. وقد أغلق عدد من الشركات عملياته منذ ذلك الوقت، فانخفضت العائدات الضريبية للإقليم انخفاضاً ملموساً. والأنظمة التي أصدرتها الخزانة الاتحادية مؤخراً، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وقللت من شروط الإقامة، قد تساعد على تقليل حدة بعض الشواغل وعلى تمكين لجنة التنمية الاقتصادية من استعادة عافيتها المالية في المستقبل^(٢٩).

٣٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أعلن الحاكم السابق تيرنبول عن تشكيل فرقة عمل، ذات ولاية تمتد لعامين، لدراسة جدوى إنشاء سوق للأوراق المالية في جزر فرجن. ومع ذلك، فمنذ أن تسلم الحاكم ديجونغ السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ طلب إجراء

(٢٦) *The Virgin Islands Daily News*، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٢٧) *Caribbean Net News*، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

دراسة جدوى موسعة لتقييم بيئة الخدمات المالية برمتها، ولتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لتوسيع وتعزيز صناعة الخدمات المالية بكاملها، وهى الصناعة التي يشكل سوق الأوراق المالية جزءاً منها. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن طلب تقديم اقتراحات بشأن الاستعانة بخبير استشاري لإجراء دراسة جدوى منقحة ما زال قيد الاستعراض وسوف يُنشر قريباً^(١٥).

٣٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وضعت ستانفورد فينانشيل غروب، وهى من الشركات العالمية العاملة في مجال الخدمات المالية ومن المستفيدين من برنامج الحوافز الضريبية في الإقليم، حجر الأساس لإنشاء مجمع ضخّم جديد تطبق فيه أرقى ما وصلت إليه فنون العمارة، لكي يعمل كقاعدة دعم للشبكة العالمية للشركات التابعة لها العاملة في مجال الخدمات المالية^(٢٨).

دال - النقل والاتصالات

٣٥ - توجد في الإقليم خمسة مرافق لرسو السفن يمكن أن تستوعب سفن السياحة وبعض السفن التابعة لسلح البحرية. وتوجد ثلاث من هذه المراسي في سانت كروا، وهى ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. بينما يوجد المرسيان الآخرون في سانت توماس ويتألفان من المرافق التي تقوم بتشغيلها في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، وهى وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة وست إنديان المملوكة للجزر. وتتولى هيئة الموانئ تشغيل مطارين دوليين، هما مطار سيريل إي. كينغ في سانت توماس ومطار هنري ي. روهلسين في سانت كروا.

٣٦ - وأعلن الحاكم ديجونغ، في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٨، أن خطة الإقليم الاستثمارية المتعددة السنوات سوف تجعل الأولوية لمعالجة مسائل حركة المرور والمواصلات، التي تشمل الطرق وأماكن وقوف السيارات والمواصلات داخل الجزر^(٢٩). وتحقيقاً لذلك الغرض، أعلن داريل سمولز، مفوض الأشغال العامة في الإقليم، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عن خطة محلية للتحسينات والهياكل الأساسية وعبر عن الأمل في أن توافق الهيئة التشريعية على توفير مجموع أموال تمويل الخطة طول العام، تمكيناً للوكالة من تنفيذ المشاريع الضرورية

(٢٨) Caribbean Net News، ٩ كانون الثاني/يناير و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٢٩) خطاب حالة الإقليم، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.governordejongh.com، و The Virgin Islands

Daily News، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

على وجه السرعة ودون الحاجة لتخصيص الموارد لكل مشروع على حدة من الصندوق العام للإدارة^(٣٠).

٣٧ - وقدمت الإدارة الاتحادية للنقل بالولايات المتحدة منحة إلى إدارة الأشغال العامة في الإقليم لتمويل مشروعات محددة تكلفتها الإجمالية ٤٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة، وذلك لتلبية احتياجات فئات مستهدفة محددة، من قبيل العاملين ذوي الدخل المنخفض وذوي الإعاقة الذين يستخدمون شبكة النقل العام^(٣١).

٣٨ - وتعتد بانتظام اجتماعات مجلس جزر فرجن المشترك بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية بغية تعزيز الروابط والتنسيق في المجالات محل الاهتمام المشترك بين الإقليمين^(٣٢). وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، اجتمع الحاكم ديجونغ مع أورلاندو سميث كبير وزراء جزر فرجن البريطانية في تورتولا، حيث عقدا أول اجتماع رسمي بينهما منذ تولي الحاكم منصبه؛ وأعلن الحاكم التزامه بالعمل على استمرار المجلس في أداء دور حيوي لمعالجة المسائل التي تم الإقليمين. وناقش القائدان تقديم خدمة النقل الجوي بين الإقليمين لأول مرة، واتفقا على فائدتها المشتركة للإقليمين^(٣٣).

هاء - المرافق العامة والمياه والصرف الصحي

٣٩ - تُولد الكهرباء حرارياً باستخدام الوقود المستورد. وتقدم هيئة المياه والكهرباء في جزر فرجن الخدمات إلى زهاء ٤٧ ٠٠٠ زبون. ووفقاً لما ورد في تقرير سابق (انظر A/AC.109/2007/7)، شرعت هيئة المياه والكهرباء في النظر في سبل مواجهة تكاليف الطاقة المتزايدة بتعزيز الكفاءة وإيجاد مصادر طاقة بديلة ومتجددة. وأسعار الكهرباء في الإقليم من أعلى أسعارها في الولايات المتحدة، وتبلغ حوالي ثلاثة أضعاف السعر المتوسط^(٣٤). وفي خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٨^(٣٥)، قال الحاكم ديجونغ إن حكومة الإقليم تتعاون مع الإدارة الاتحادية للطاقة، فضلاً عن هيئة المياه والكهرباء في جزر فرجن ومع الشركات المحلية بشأن مشاريع الطاقة الكفؤة المتجددة. وأكد مجدداً على التزام حكومة الإقليم بتقليل استخدامها للمرافق العامة بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٢. وفي مطلع عام ٢٠٠٨،

(٣٠) St. Thomas Source، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٣١) Caribbean Net News، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٣٢) The Virgin Islands Daily News، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(٣٣) www.governordejongh.com؛ و www.virginislanddailynews.com، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(٣٤) The Virgin Islands Daily News، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

تلقت هيئة المياه والكهرباء منحة من وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة نظير جهودها المتمثلة في قيادتها حملة موجهة لربائنها تدعوهم للاقتصاد في استهلاك الطاقة^(٣٥).

٤٠ - ونظراً إلى محدودية إمدادات المياه العذبة، تستخدم المياه المالحة على نطاق واسع في الأغراض غير المنزلية، بما في ذلك مكافحة الحرائق وتصريف مياه المجاري. وتضطلع هيئة المياه والكهرباء بتحلية المياه وتجميع مياه الأمطار لأغراض الاستخدام المنزلي. وتنتج محطة لتحلية المياه في سانت توماس ٤,٤٥ ملايين غالون يومياً. وتوفر الآبار، ولا سيما في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظراً لارتفاع تكلفة المياه، يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للشخص الواحد نحو ٥٠ غالوناً في اليوم، أي نحو ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٤١ - وأعلن الحاكم ديجونغ في خطابه عن حالة الإقليم، عن عزمه على تقديم تشريع لحل "هيئة تصريف النفايات" المستقلة ذاتياً ووضعها تحت سيطرة حكومة الإقليم. وقد أنشئت هيئة تصريف النفايات في عام ٢٠٠٤ مع وضع هيكل لرسم الترخيص من النفايات يتسم بالمعقولة والإنصاف كجزء من ولايتها. وبرز عدم الرضا عن أداء هيئة تصريف النفايات في ٢٠٠٧ بسبب فرط الإنفاق وخطتها لتحصيل رسوم نقل النفايات عن طريق عرضها على كافة السلع الواردة إلى الإقليم. وقال الحاكم ديجونغ إنه لا يوجد مؤشر على أن تلك الهيئة يمكن أن تحقق الاستقلال المالي مطلقاً، وتوقع أن يؤدي وضعها تحت سيطرة حكومة الإقليم إلى الحد من التكاليف وزيادة القابلية للمساءلة^(٣٦).

خامساً - المسائل العسكرية

٤٢ - مثلما هو الحال في البر الرئيسي، أي الولايات المتحدة، أصبحت مسألة الأمن الداخلي من دواعي القلق الأساسية في الإقليم. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، اجتمع الحاكم ديجونغ خلال صيف ٢٠٠٧ بلجنة الأمن الوطني التابعة لكونغرس الولايات المتحدة لمناقشة عدة أمور، منها مسائل الاتجار بالأسلحة والمخدرات في الإقليم، والحاجة إلى وجود محطات اتحادية لدوريات الحدود ولدوريات خفر السواحل للمساعدة على معالجة الوضع^(٣٧).

(٣٥) انظر <http://viwapa.vi>، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(٣٦) خطاب حالة الإقليم، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.governordejongh.com؛ و The Virgin Islands Daily News: ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

سادساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - الأيدي العاملة

٤٣ - يتعين على أرباب الأعمال في الإقليم اتباع قوانين العمل الاتحادية والخاصة بالإقليم، التي من قبيل القوانين المنظمة للحدود الدنيا للأجور، ومعايير الصحة والسلامة المهنية، ودفع ضرائب الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة. وبلغ الحد الأدنى للأجر بالساعة ٦,١٥ دولارات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عندما حدثت زيادة قدرها ٥٠ سنتاً. وانخفض معدل البطالة إلى ٦ في المائة عام ٢٠٠٧، مقارنةً بـ ٦,٢ في المائة عام ٢٠٠٦ و ٧,٤ في المائة عام ٢٠٠٥^(١٠). وخلال عام ٢٠٠٧، أضيفت ٩٧٥ وظيفة أخرى إلى الاقتصاد، أغلبها في القطاع الخاص^(١١). ويقدم القطاع الخاص نحو ٧٠ في المائة من وظائف الإقليم.

٤٤ - وتشمل ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨ مبلغ ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مخصصة للوفاء بالالتزامات غير الممولة في نظام التقاعد لموظفي الحكومة. كما رفعت التشريعات التي سُنّت في بداية ٢٠٠٨ معدل إسهام أرباب الأعمال في نظام التقاعد من ١٤,٥ إلى ١٧,٥ في المائة^(١٢).

باء - التعليم

٤٥ - التعليم إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والنصف والسادسة عشرة. وتتولى وزارة التعليم في الإقليم إدارة ١٥ مدرسة في سانت توماس و ١٦ في سانت كروا واثنين في سانت جون.

٤٦ - وأكد الحاكم ديجونغ، مجدداً في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٨^(١٣)، أن إصلاح التعليم يظل من بين أولى أولوياته، مشيراً إلى أن السبيل الوحيد لتحقيق مستقبل مستدام هو التعليم. وكمعيار لجهود الإصلاح، يكون أحد الأهداف هو تحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في المدارس الابتدائية، بحيث يتمكن جميع تلاميذ الصف الرابع من القراءة بما يتناسب مع صفهم، في غضون خمس سنوات.

٤٧ - والتطوير المهني للمعلمين هو أيضاً من بين الأولويات. ووُضعت أيضاً خطط لمنح مديري المؤسسات التعليمية مسؤوليات إدارية وسيطرة أكبر على توظيف المعلمين. وبالإضافة إلى هذا، أشار الحاكم أيضاً إلى تخصيص أموال، في إطار برنامج الاستثمار الرأسمالي، بغرض صيانة وبناء مرافق مدرسية جديدة، من قبيل مدرسة جديدة في سانت جون، ونقل مدرسة إعدادية في سانت توماس^(١٤).

٤٨ - وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، أقر المجلس التشريعي في الإقليم، بالتصويت، ترشيح لافرن تيري، كمفوضة جديدة للتعليم، ومنصبها هذا ظل شاغراً لأكثر من سنة. وتحدثت السيدة تيري عما تخطط للقيام به لوزارة التعليم فقالت إن خططها تشمل أعمال تغييرات في المناهج، والتتبع الوثيق لاستخدامها للأموال الاتحادية، وإجراء تقييم لاحتياجات كل مدرسة؛ وتنعكس هذه الأولويات على استراتيجية الحكومة لإصلاح التعليم. وسلطت المفوضة الجديدة الضوء على مسؤولية الوزارة عن تكريس جميع البرامج الأكاديمية والمهنية والاجتماعية اللازمة لإعداد الطلاب لمجموعة من الوظائف والاهتمامات، مضيفة أنه "بإمكان المعلمين المتفانين، حتى في أصعب الظروف، إخراج أفضل ما في الطفل"^(٣٧).

٤٩ - وتصدر وزارة التعليم في الإقليم بشكل منتظم تقارير عن التقدم المحرز في الإصلاحات التعليمية وعن التحديات التي لا تزال قائمة. ونُشر ما يسمى بالتقرير التقييمي الثالث للإقليم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبين أن الجزر أحرزت تقدماً نحو الوفاء بمتطلبات القانون الاتحادي المعروف باسم "عدم التخلي عن أي طفل" لعام ٢٠٠١. ووضع الإقليم أيضاً إطاراً تقييمياً هو "تقرير التقدم السنوي الملائم". وأوفى قرابة نصف المدارس بشروط التقدم السنوي الملائم، مقارنةً بثماني مدارس في التقرير الأول الذي نُشر في أيار/مايو ٢٠٠٦^(٣٨).

٥٠ - ومع الأعمال الجاري لنظام جديد لإدارة المالية، يُسمى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، يعالج الإقليم بشكل نشط مشاكل الإدارة المالية في صناديقه وبرامجه التعليمية، التي أدت إلى احتجاز جميع المنح التعليمية الاتحادية المعلقة والجديدة منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥^(٣٩). ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تم الإبقاء على مدير للمنح الاتحادية ليعمل كمؤتمن للطرف الثالث يتولى مسؤولية إدارة أموال المنح الاتحادية التي قدمتها وزارة التعليم في الولايات المتحدة إلى الإقليم. وسدد حتى الآن نحو ١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى حكومة الإقليم من مبلغ الـ ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي احتجزتها وزارة التعليم في الولايات المتحدة^(٤٠).

٥١ - ولجامعة جزر فرجن حَرَمَان جامعيان، أحدهما في سانت توماس والآخر في سانت كروا، يدرس فيهما نحو ٢ ٥٠٠ طالب ما بين متفرغ وغير متفرغ. وتتيح الجامعة برامج للحصول على درجة البكالوريوس في ٣٣ ميداناً ودرجة الماجستير في مجالات التعليم وإدارة

(٣٧) www.onepaper.com، St. Thomas Source، ٦ آذار/مارس و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(٣٨) انظر <http://www.doc.vi>، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٣٩) المرجع نفسه، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

الأعمال والإدارة العامة، بالإضافة إلى برنامج العلوم البحرية والبيئية للحصول على درجة الماجستير الذي استحدث مؤخراً^(٤٠).

جيم - الصحة العامة

٥٢ - وفقاً لمكتب البحوث الاقتصادية، لا يغطي التأمين الصحي ٥٠ في المائة من سكان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، مقارنةً بـ ١٧ في المائة على الصعيد الوطني^(٤١).

٥٣ - وعلى عكس الجزء القاري من الولايات المتحدة، فإن ميديكييد (برنامج الرعاية الصحية الممول من الموارد الاتحادية وموارد الولايات والمخصص للأفراد المنخفضي الدخل والأسر المنخفضة الدخل) ليس برنامجاً للاستحقاقات في الإقليم، مما يعني وجود حد أقصى للتمويل الاتحادي. وفي شهادة قُدمت في اجتماع تناول الشؤون الجزرية في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ٢٠٠٨، قال الحاكم ديجونغ إن التمويل الاتحادي لميديكييد المقدم إلى الإقليم أبعد ما يكون عن الكفاية، وطلب الحصول على مزيد من الدعم الاتحادي "لضمان ألا يتلقى أشد السكان في الأقاليم احتياجاً معاملة أقل سخاءً من المعاملة التي يتلقاها أشد السكان احتياجاً في الولايات المتحدة"^(٤٢).

٥٤ - وللحد السنوي للمساهمات الاتحادية المقدمة إلى برنامج ميديكييد بالإقليم والنسبة المئوية المرتفعة للسكان غير المؤمن عليهم أثر مالي سلبي على مقدمي الرعاية الصحية في الإقليم، لا سيما المستشفيات (انظر A/AC.109/2007/7). ففي جلسة استماع بمجلس شيوخ الأقاليم، لاحظ مقدمو الرعاية الصحية أن عدم قدرة كثير من المرضى على دفع ثمن الخدمات الطبية، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي من قبيل ارتفاع ثمن الوقود، قد أثقلت عبء المشاكل المالية التي تواجهها المستشفيات على وجه الخصوص. ولاحظ مدير الدائرة الطبية بمستشفى خوان ف. لويس في سانت كروا أن مستحقات المستشفى غير المحصلة، التي تعذر على المرضى سدادها مقابل الرعاية، قد ازدادت إلى ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية.

٥٥ - وكما ذكر سابقاً (المرجع نفسه)، يجري حالياً بناء مركز جديد لأمراض القلب بمستشفى خوان ف. لويس في سان كروا، وسيقدم خدمات وتدخلات أمراض القلب إلى المقيمين في كل من الولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية. وكان يتوقع اكتمال المرفق في

(٤٠) Caribbean Net News، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧؛ http://strategicplan.uvi.edu/future_ov.html.

(٤١) St. Thomas Source، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٤٢) المرجع نفسه، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، إلا أن أعمال البناء لا تزال جارية. وأصيب المشروع بانتكاسة أخرى في شباط/فبراير ٢٠٠٨، حينما رفضت هيئة المياه والكهرباء في الإقليم تزويد المركز بالكهرباء اللازمة لإجراء اختبار للمرافق والمعدات مدته أربعة أشهر وإتمام أعمال البناء، وذلك بسبب عدم سداد فواتير قيمتها ٤,١ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٤٣).

٥٦ - وأظهر تقرير صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عن المؤسسة الاجتماعية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أن قرابة ثلث أطفال الإقليم يعيشون في فقر، وهو ما يقارب ضعف المتوسط الوطني المقدّر بـ ١٨ في المائة^(٤٤).

دال - الجريمة ومنع الجريمة

٥٧ - أسمى الحاكم ديجونغ، في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٨، الجريمة بالمشكلة المستمرة، وأوضح أن سياسة الحكومة تهدف إلى منع الجريمة ومعاقبة مرتكبيها. وأعلن أنه ستتخذ إجراءات لحل مكتب إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في جزر فرجن في سبيل تعزيز إدارة الشرطة والحد من التداخلات مع الوكالة الاتحادية لإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات. ولفت الانتباه أيضاً إلى التغييرات المؤسسية التي نفذت بالفعل، وهي من قبيل إقامة قوة شرطة مساعدة و "وحدة للقضايا المتروكة" تتعامل مع القضايا الجنائية التي لم تُحل^(٤٥).

٥٨ - وأظهرت إحصائيات الجريمة لعام ٢٠٠٧ ارتفاعاً طفيفاً في معدلات الجرائم الخطيرة من قبيل القتل والحريق المتعمد وسرقة السيارات خلال السنوات الماضية، وأن الإقليم ظل أحد أكثر الأماكن شهوفاً للعنف في الولايات المتحدة^(٤٦). ووصل معدل جرائم القتل في جزر فرجن بالنسبة إلى الفرد في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢ جريمة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مقيم، مقارنةً بالمعدل الوطني الذي يبلغ ٥,٥ جرائم قتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ مقيم. وواصلت إدارة الشرطة في الإقليم جهودها للحد من عدد البنادق المحظورة والعمل بنشاط مع الأفرقة المجتمعية في مجال منع جرائم العنف^(٤٧).

(٤٣) *The Virgin Islands Daily News*، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٤٤) المرجع نفسه، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٤٥) *The Virgin Islands Daily News*، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

سابعاً - البيئة

ألف - حماية الموارد الطبيعية

٥٩ - خلصت دراسة أجرتها الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أن الشعاب المرجانية في الإقليم تتأثر بما لا يقل عن ١٠ أنواع من الضغوط، منها تغير المناخ، والأمراض، والعواصف المدارية، والتنمية الساحلية وجريان المياه في السواحل، والتلوث الساحلي، والسياحة، والترفيه. ونوقشت هذه التحديات الإيكولوجية في الاجتماعين نصف السنويين لفرقة عمل الولايات المتحدة المعنية بالشعاب المرجانية، اللذين عُقدا في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وفي ساموا الأمريكية في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتابع هذان الاجتماعان نتائج الاجتماع الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في سانت توماس، حيث دعت جزيرة فرجن التابعة للولايات المتحدة إلى زيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سبيل علاج تدهور الشعاب.

باء - التأهب للكوارث

٦٠ - تواجه جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أعاصير وفيضانات متكررة، وذلك فضلاً عن وقوعها داخل منطقة معرضة لخطر الزلازل. وتقدم الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ برامج للتخفيف والتأهب والاستجابة والإنعاش في الإقليم من خلال وكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قدم الحاكم ديجونغ اقتراحاً بنقل تلك الوكالة من الحرس الوطني للإقليم ووضعها تحت سيطرة الحكومة المحلية، حيث أن الأولوية الأولى للوكالة هي الالتقاء والتأهب، بينما ينصب تركيز الحرس الوطني على رد الفعل. غير أن اختصاصات الإدارة في حالات الطوارئ اتسعت لتشمل مسائل من نوع الأوبئة وحالات انسكاب المواد الكيميائية والأعطال التي تصيب المرافق^(٢٩).

ثامناً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦١ - تنعكس في الفرع الثاني أعلاه التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٢ - في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، أخذ ممثل الولايات المتحدة الكلمة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ليعلل التصويت الذي جرى عقب اتخاذ القرار ٢٣١/٦١ المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وصرح، في جملة أمور، بما يلي:

”يبدو مصطلح ‘غير المتمتع بالحكم الذاتي’ في حد ذاته غير مناسب للأقاليم القادرة على وضع دساتيرها وانتخاب موظفيها العموميين، التي لديها تمثيل في واشنطن العاصمة، وتختار مسارها الاقتصادي. وقد أيدت الولايات المتحدة، تأييداً كاملاً، البلدان التي اختارت الاستقلال، وكانت فخورة بالترحيب بها بوصفها شركاء متساوين ذوي سيادة. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة، في حالة الأقاليم التي لم تختار الاستقلال، ساندت أيضاً حق الشعوب في تلك الأقاليم في الحكم الذاتي الكامل، بما في ذلك الحق في الاندماج والحق في الارتباط الحر. وتناشد الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء احترام الخيارات التي يتخذها سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي“ (انظر A/61/PV.84).

٦٣ - ووجه مساعد وزير الخارجية المعني بالشؤون التشريعية إلى عضو الكونغرس الممثل لساموا الأمريكية رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أوجز فيها موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة. وأشارت رسالة مساعد وزير الخارجية إلى أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يختص بعلاقتها السياسية بالحكومة الاتحادية هو من الشؤون الداخلية للولايات المتحدة وليس من شؤون اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. كما أشارت الرسالة إلى أنه ليست للجنة، بأي شكل من الأشكال، أية سلطة تخولها تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم وليس من ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مراكز هذه الأقاليم. وجاء في الرسالة كذلك أنه في الوقت نفسه كانت الحكومة الاتحادية، تقوم فعلاً في إطار التزامها - بموجب ميثاق الأمم المتحدة - بتزويد الأمم المتحدة على نحو منتظم بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، معلومات سنوية مستوفاة بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى لجنة الأربعة والعشرين لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة. وأتاحت التقارير السنوية أيضاً الفرصة لتصحيح أية أخطاء في المعلومات ربما تكون لجنة الأربعة والعشرين قد حصلت عليها من مصادر أخرى. وقد أقرت الجمعية العامة في عام ١٩٦٠

مجموعة مبادئ تحكم مسألة كون إقليم ما متمتعاً أو غير متمتع بالحكم الذاتي، كما يتعين على الولايات المتحدة أن تقدم للجنة الأربعة والعشرين المعلومات التي تبين أن تلك المبادئ قد روعيت قبل أن توافق اللجنة على رفع اسم هذه المناطق الجزرية من القائمة^(٤٦).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٤ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١١٨/٦٢ ألف وباء، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة^(٤٧) ثم إلى نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في ذلك التقرير (A/62/412). ويتعلق الجزء الحادي عشر من القرار ١١٨/٦٢ بآء بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وينص منطوق فقرات ذلك الجزء على أن الجمعية العامة:

١ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة عن طريق عقد المؤتمر الدستوري الداخلي المقبل؛

٢ - **تطلب أيضاً** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم في تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق ببرنامج للتثقيف العام، بما يتماشى مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب بمنظمات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في سياق برنامجه للتثقيف العام؛

٣ - **تكرر دعوها** إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

٤ - **ترحب** بالعمل المتواصل الذي يضطلع به مجلس فرجن المشترك بين الحكومتين المنتخبتين لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية بوصفه آلية للتعاون العملي بين الإقليمين المتجاورين؛

٥ - **تلاحظ** موقف حكومة الإقليم الذي يدعم ملكية الإقليم للموارد الطبيعية وسيطرته عليها، بما في ذلك الموارد البحرية، ويطالب بإعادة الموارد البحرية إلى ولايته القضائية.

(٤٦) <http://samoanews.com>، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(٤٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/62/23).